

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

و (بالجملة) فإذا كان القول بحدوث العالم مستلزما لاثبات الصفات وقيام الافعال با^ا كان مذكرناه من دليل حدوثة دليلا على أن العالم محدث وأن محدثه موصوف بالصفات القائمة به فاعل الافعال الاختيارية القائمة به كما دلت على ذلك النصوص الالهية المتواترة عن الأنبياء من القرآن والتوراة والإنجيل وذلك ما بين موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح والقضايا العقلية التي هي أصول فطر العقلاء ومنتهى عقلهم توافق ذلك .

واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد الله^ا بن الخطيب الرازي في كتابه (الأربعين) في ضبط المقدمات التي يمكن الرجوع إليها في إثبات المطالب العقلية .
قال وأعلم أن ههنا (مقدمتين) يفرع المتكلمون والفلاسفة أكثر مباحثهم عليهما .
(المقدمة الاولى) مقدمة الكمال والنقصان كقولهم هذه الصفة من صفات الكمال فيجب اثباتها^ا وهذه الصفة من صفات النقصان فيجب نفيها عن^ا واكثر مذاهب المتكلمين مفرعة على هذه المقدمة الى ان قال (اما المقدمة الثانية) وهي مقدمة الوجوب والامكان وهذه